

ماهية الحركة وكيفية وقوعها في العالم العيني؛ دراسة مقارنة بين حكماء مدرستي إصفهان وطهران

سعيد نظري توكللي*

أستاذ مشارك في قسم الفقه ومبادئ
الشريعة الإسلامية بجامعة طهران
E-mail: sntavakkoli@ut.ac.ir
الكاتب المسؤول

تاريخ الوصول: ١٤٣٧/٠٥/٠٩ تاريخ القبول: ١٤٣٧/٠٨/١٧

الملخص

يعد فهم ماهية الحركة والعلم بكيفية وجودها في العالم العيني من المسائل الفلسفية الهامة التي شغلت أذهان الحكماء سواء في المرحلة اليونانية أو الإسلامية. اختلفت حكمااء المدارس الفلسفية الإسلامية في ماهية الحركة وكيفية وجودها في العالم العيني ووجودها الخارجي. هناك أربع نظريات في اتصال الحركة وانفصالها خارجا مع حفظ وحدتها: (١) الوجود الخارجي للحركة التوسيطية فقط؛ (٢) الوجود الخارجي للحركة القطعية فقط؛ (٣) الوجود الخارجي للحركة القطعية والتوسيطية معا؛ (٤) وجود اعتبارين من الحركة. والميرداماد أول فيلسوف مسلم من أتباع مدرسة إصفهان ادعى بناء على نظريته بعمومية العالم العيني للعالم الزماني والذهري وتحقق وجودات المتدرجة الزمانية في ساحة الدهر بشكل ممتد، بوجود الحركة بصورتها - أي القطعية والتوسيطية - في العالم العيني. و أما الشيرازي فقد دافع عن هذه النظرية بشكل غير مصرح به في رده على الدلائل التي أقامها منكرو الحركة القطعية. وهذا يكشف عن النزاع بين فلاسفة مدرسة إصفهان وأسلافهم عن القول بنوعين من الحركة في العالم العيني. وأما الطباطبائي - إن قلنا أنه من أتباع مدرسة طهران - فغيّر توجه البحث في المشكلة عندما قال بوجود اعتبارين ذهنيين للحركة، تعتبر تارة بما لها من البساطة والوحدة وتارة أخرى بما لها من الأجزاء؛ دون أن يكون لها نوعان: القطعية والتوسيطية حتى يصح البحث عن وجود أحدهما أو كليهما في العالم العيني. أما هذا البحث فقد حَقَّق الموضوع بالمنهج التحليلي، بالدخول إلى النصوص الصعبة وتحليلها وكشف أبعادها ومضامينها واستنتاج المسكوت عنه فيها تارةً، و من خلال استخدام المنهج المقارن قد أضاء النور على مساحات التشابه والاختلاف بين فلاسفة المدرستين في توصيف ماهية الحركة وكيفية وقوعها في العالم العيني.

الكلمات الرئيسية: الحركة، العالم العيني، مدرسة إصفهان، مدرسة طهران.

المقدمة

تعد مشكلة ثبات العالم أو تغييره من المسائل الفلسفية المهمة التي شغلت أذهان الفلاسفة منذ بدايات الفلسفة القديمة. فلقد أنكر بارمينيدس وتلامذته من بعده أيّ تغيير أو تحول في العالم المادي، واعتقدوا أن العالم ثابت بأرجائه، وفي مقابله أنكر هيراقليطس ومن وافقه من الفلاسفة أيّ ثبات في العالم. (كابلسون، ١٣٤٢: ١ / ٥٩ و ٧٠) وبما أن إنكار

التغير في العالم هو إنكار لما هو بديهي، كما لا يمكن تصور التغير دون القبول بوجود الثبات في العالم، فقد قام أرسطو وأتباعه بوضع وتطوير نظرية الوجود المتزامن مع الثبات والتغير، لأنه لا بد من أصل ثابت في كل تغير يشترك فيه الشيء قبل تغيره وبعده، فكان الثابت هو الذات (أو الجوهر)، أما المتغير فهو الصفة (أو العرض). ولقد اعتقد أرسطو والمشائيون أن التغير في صفات الشيء لا يكون دفعيًا، بل تغيرات ممتدة تقع في أفق الزمان، وهي ما تسمى بالحركة.

يرى أرسطو أن الحركة تقع على الماهيات المندرجة تحت ثلاثة مقولات هي: "الكم" و"الكيف" و"الأين".^١ غير أن ابن سينا أضيف إليها مقولة "الوضع" في دراسته للتغيرات التدريجية التي تحدثها الحركة. (راجع: ابن سينا، ١٤٠٥: ٨١) بصرف النظر عن القول بتحقيق الحركة في المقولات الأربعة: "الكم" و"الكيف" و"الأين" و"الوضع"، والتي يلزم عنها النمو وتغير الصفات وتغير المكان وتغير نسبة بعض أجزاء الجسم إلى بعضها الآخر، فإن ما امتازت به الحكمة المتعالية عن التيارات الفلسفية السابقة عليها (نقصد المشائية والإشراقية واليمانية)^٢، هو القول بوقوع الحركة على مقولة الجوهر أيضاً.

كان صدر الدين الشيرازي هو أول فيلسوف دافع صراحة عن نظرية الحركة الجوهرية (الشيرازي، ١٩٨١ م: ٥ / ١٩٤)، فالحركة حسب رأيه من صفات الأجسام، أي لا يوجد أي جسم يتمتع بصفة الثبات (م.س: ٧ / ٢٨٤ - ٢٨٥). وإذا أغضينا النظر عن هذه الدعوى وسيرها التاريخية، ومعرفة إذا ما كان الشيرازي أول من قال بهذه النظرية أم لا^٣، فإننا نجد طائفتين اختلفتا حول وجود الحركة في الجواهر، الأولى موافقة والثانية معارضة، ولأنصار كل منهما أدلتهم في إثبات الرأي الذي ذهبوا إليه.

نقل ابن سينا عن بعض الفلاسفة السابقين أن الجوهر على نوعين: ممتد وسيال، ولكنه اعتقد أن ما قصده من ذلك ليس سوى "الكون والفساد" (ابن سينا، ١٤٠٥: ١ / ٩٣)، وأن انصاف الجوهر بالحركة إنما يكون على سبيل المجاز ولا يقصد به الحركة الحقيقية. (م.س: ١ / ٩٨)

ويعتقد المعارضون للحركة الجوهرية بأنه لو كانت ذات الشيء تتغير كصفاته وحالاته فليس ثمة شيء ثابت يمكن نسبة الحركة إليه. وبالتالي تكون الحركة دون وجود متحرك، مع أن شرط الحركة الذي لا تكون إلا به هو وجود المتحرك (راجع: ابن سينا، ١٤٠٥: ١ / ٩٨ - ١٠١؛ الشيرازي، ١٩٨١: ٣ / ٨٥ و ١٠٥ و ١٠٧؛ الرازي، ١٩٦٦ م: ١ / ٥٨٣ - ٥٩٣؛ الغزالي، ١٤٢٤: ٣٠٥ - ٣٠٧؛ بهمنيار، ١٣٧٥: ٤٢٦).

في مقابل ذلك، بذل الشيرازي جهده - بناءً على رأيه في أصالة الوجود واعتبارية الماهية - لإيجاد السعة في نطاق التغير الحاصل على الأشياء، وحصول التغير والتحول في ذات الأشياء أيضاً.

الملاصدرا يعتقد أن ما يتحقق في الخارج هو الوجود، أما الماهية فليست إلا انتزاعاً عقلياً أو انعكاساً ذهنياً عنه. وعلى ذلك، المتغير هو حدود وجود الموجود ومراتبه، أي ليس وجوده الشخصي. ومع بقاء موضوع الحركة (أي وجود الشيء شخصاً)، تكون مراتب وجود الموجود وحدوده متغيرة دائماً (للقوف على دلائل مثبتة نظرية الحركة الجوهرية، راجع: الشيرازي، ١٩٨١ م: ٣ / ٦١ - ٦٧؛ ١٠١ - ١٠٨؛ ١١٤؛ الطباطبائي، ١٤٠٩: ٢ / ١٢٩ - ١٤١)

وأما هذه الدراسة مع الغض عن تحقيق الحركة في المقولات التي تقع الحركة فيها، فقد عمدت إلى القيام بدراسة مقارنة بين الميرداماد والشيرازي في ماهية الحركة ووجودها في العالم العيني.

أما الدراسات السابقة؛ فقد درس موضوع الحركة في أغلب النصوص الكلامية والفلسفية إما مستقلاً أو ملقاً بين بحوث أخرى. فثمة مؤلفات كثيرة ومتعددة في حقل الفلسفة الإسلامية يمكن اعتماد عليها كمرجع عامة في بحثنا. ولكن بحسب اطلاعنا ليس هناك دراسات أكاديمية متعلقة بموضوعنا لا في العربية ولا في الفارسية؛ فلم يتعرّض أحد لنظرية الميرداماد حول وجود الحركة وكيفية تحققها ولاسيما مقارنتها مع نظرية سائر الفلاسفة الإيرانيين في مدرسة طهران. وأخيراً، منهج بحثنا هذا هو المنهج التحليلي الذي يمكّننا من قراءة النصوص الصعبة والولوج إلى بنيتها، وتحليلها، والكشف عن أبعادها ومعانيها، واستنطاق المُبطن - (والمسكوت عنه) - فيها. والمنهج المقارن سيساعدنا في مقارنة النصوص بين حكماء مدرستي إصفهان وطهران لمعرفة مدى التشابه والاختلاف بينهما في توصيف المفاهيم والنظريات المتعلقة بالبحث.

١. تعريف الحركة:

من أهم المباحث في دراسة مسألة الحركة، المتقدمة عقلياً على تعريفها، مشكلة إمكان تعريف الحركة وعدمها. و بما أنّ للحركة تعاريف مختلفة، (ابن سينا، ١٣٦٤: ١٠٥؛ ابن سينا، ١٤٠٥: ١ / ٨١ - ٨٦؛ بهمنيار، ١٣٧٥: ٤١٨ - ٤٢٠؛ الرازي، ١٩٦٦ م: ١ / ٦٦٩ - ٦٧٢؛ الشيرازي، ١٩٨١ م: ٣ / ٢٠ - ٣١؛ الطباطبائي، ١٤٠٩: ٢ / ١١٠ - ١١١)، علينا أن نبحت أولاً فيما يثيره السؤال التالي: هل ندرك حقيقة الحركة من خلال تعريفها، أم أننا فقط نستطيع بالتعريف أن نميز الحركة عن غير الحركة؟ وإذا أردنا أن نطرح هذا السؤال بصياغة فلسفية فيسكون على هذا الشكل: هل يمكن تعريف الحركة بالحد، أم أن أي تعريف سيكون تعريفاً بالرسم فقط؟

لا شك إن الحركة، سواء كانت مقولة مستقلة كما زعم الشيخ الإشراقي وأتباعه، (السهورودي، ١٣٨٠: ١١) أم كانت نحو وجود كما ذهب الشيرازي، (الشيرازي، ١٩٨١ م: ٣ / ٣٧). لا يمكن تعريفها بالحد المنطقي، لأنه لا يتصور للمقولات ولا للمعقولات الثانية الفلسفية (أي المفاهيم الوجودية) جنس ولا فصل (أي ماهية)، مع أن التعريف لا يكون إلا للماهية وبالماهية. لذلك فما نتناوله هنا سيكون توضيحاً لمفهوم الحركة فقط، وليس بيان ماهيتها بالحد المنطقي.

أشار الشيرازي إلى تعاريف الحركة، ثم قام بنقاشها لي طرح بعد ذلك نظريته في مفهوم الحركة. وكانت أول النظريات التي عرضها نظرية فيثاغورس الذي رأى أن الحركة عبارة عن "الغيرية"، (ابن سينا، ١٤٠٥: ١ / ٨٣) لأن ميزات الحركة تتغير في كل لحظة (الشيرازي، ١٩٨١ م: ٣ / ٢٤ - ٢٥). ولقد أورد ابن سينا إشكاليين اثنين على هذا التعريف، الأول: الحركة تستلزم الغيرية لا عينها، أي أن الغيرية توجد بالحركة. والثاني: لو كان تعريف فيثاغورس هذا صحيحاً، فكل مغاير لآخر لا بد أن يكون متحركاً، لكنه ليس كذلك. (ابن سينا، ١٤٠٥: ١ / ٨٣)

يجيب الشيرازي، في تبريره لكلام فيثاغورس، عن إشكالي ابن سينا السابقين. فيوضح أن فيثاغورس يعتقد بأن الحركة هي نفس الغيرية لا ما يستلزمها، لأنهما وإن تغايرا في المفهوم، فليس لهما إلا مصداق واحد. لأننا لا نرى في العالم العيني شيئين منفصلين هما الحركة وأثر الحركة (الغيرية)، بل إن خروج الشيء من القوة إلى الفعل ومن حال إلي حال يكون هو تغاير حالة مع حالة، يقول الشيرازي: «ما ذكره الشيخ في تزييف التعريف الفيثاغورسي من أن الحركة ليست نفس الغيرية وإنما هي مفيدة الغيرية؛ فليس بذلك، إذ الحركة نفس

التجدد والخروج من حالة إلى غيرها لا ما به يتجدد الشيء ويخرج، بل نفس خروج الشيء عن حاله، نفس غيريته لها في التحقق والثبوت وإن تغيرا في المفهوم، وذلك كاف في الرسوم». (الشيرازي، ١٩٨١ م: ٣ / ٢٦)

ثم تعرّض الشيرازي لنظرية أفلاطون الذي عرف الحركة بـ"الخروج عن المساواة"، أي أنه كلما كان وضع الشيء في حالين غير متشابه فقد خرج من السكون وتحققت الحركة. (م.س: ٣ / ٢٤) غير أن ابن سينا يعد هذا التعريف للحركة غير صحيح، لأن الخروج من وضعية المساواة يكون أمراً بسيطاً غير قابل للامتداد، مع أن الحركة تحتاج إلى حالة قارة متصلة. وبعبارة أخرى، لا يكون الخروج من حد السواء بصورة تدريجية دائماً، بل يمكن أن يخرج بصورة دفعية، بينما تتناول الحركة الخروج التدريجي فقط (ابن سينا، ١٤٠٣: ٣ / ٩٥ و ١٦٥). يقول الشيخ الرئيس: «إن الموجودات بعضها بالفعل من كل وجه وبعضها من جهة بالفعل ومن جهة بالقوة ويستحيل أن يكون شيء من الأشياء بالقوة من كل جهة لا ذات له بالفعل البتة ... ثم من شأن كل ذي قوة أن يخرج منها إلى الفعل المقابل لها، وما امتنع الخروج إليه بالفعل فلا قوة عليه. والخروج إلى الفعل عن القوة قد يكون دفعة وقد يكون لا دفعة ... إن الحركة خروج عن القوة إلى الفعل في زمان او على الاتصال او لا دفعة» (ابن سينا، ١٤٠٥: ١ / ٨١ - ٨٢).

أما الشيرازي فقد بذل قصارى جهده في شرح تعريف الحركة من وجهة نظر أفلاطون ليجيب علي الملاحظات التي أوردتها عليه ابن سينا، فعد الزمان داخلاً في مفهوم الحركة، ليبين أن ما ذكره أفلاطون يرجع إلى عدم مساواة حال الشيء في لحظتين (الشيرازي، ١٩٨١ م: ٣ / ٢٥).

و علي أي، فقد استمر تعريف أفلاطون للحركة موجهاً للفلاسفة المتأخرين على الشيرازي، فذهب السبزواري إلى أن الترابط بين تعريف الحركة وأنواعها يوجب تلاؤم تعريف أفلاطون مع الحركة التوسطية. (راجع: السبزواري، ١٤١٦: ٤ / ٢٥٦ - ٢٥٧)

ثم انتقل الشيرازي بعد ذلك إلى تعريف الحركة عند أرسطو، والذي وصل إلينا عن طريق ابن رشد، فالحركة لديه هي: «كمال ما بالقوة من جهة ما هو بالقوة». (ابن رشد، ١٣٦٦: ٢٢). غير أن ابن سينا أضاف للتعريف لفظة "أول" على الشكل التالي: «كمال أول لما بالقوة من حيث إنه بالقوة». (راجع: ابن سينا، ١٣٦٦ / ٢٩؛ ابن سينا، ١٤٠٥: ١ / ٨٣؛ الشيرازي، ١٩٨١ م: ٣ / ٢٤ و ١٩٠). وبغض النظر عن الفرق بين التعريفين، سوف نكتفي بدراسة التعريف الثاني لكونه الأكثر شهرة عند المشائين.

إن دراسة تعريف الحركة على أنها كمال أول يستوجب منا النظر في ثلاث مسائل، هي: (١) ماهية الكمال، (٢) معنى كون الحركة كمالاً، (٣) واخيراً مفهوم كونها كمالاً أولاً.

أما الكمال فهو ما يحصل للشيء بالفعل، لأنه بـ"الفعلية" ترتفع نواقص الشيء ويزول عنه ما يفتقر إليه. وتعد الحركة كمالاً لأنه لكل جسم وضع في مكان محدد، وله أيضاً قابلية التحقق في مكان آخر. فيحوز الشيء بذلك على إمكانين اثنين: (١) إمكان الوجود في المكان الأول و (٢) إمكان الوجود في المكان الثاني. فيكون كمال الجسم في كونه في المكان الأول وفي توجهه للمكان الثاني.

وأما أنّ الحركة كمال أول للجسم فلأنّ توجه الشيء نحو المكان الثاني مقدم على وجوده فيه، وإلا فلا يمكن الوصول بالتدريج إلى المكان الموجه إليه. ومن ثم، فالوصول إلى المكان الثاني يعد كمالاً ثانياً للشيء المتحرك ٤. (الشيرازي، ١٩٨١

م: ٣ / ٢٤؛ السبزواري، ١٤١٦: ٤ / ٢٤٨ - ٢٤٩). وأما عبارة "من حيث أنه بالقوة" في تعريف الحركة فتشير إلى أن الكمالات الأولية للشيء، التي لا تتصل بجهة كونه بالقوة، لا تعد حركة. فمثلاً: كل شيء واجد للصورة النوعية، لكن ليس ثمة صلة بين هذه الصورة النوعية وبين كون الشيء بالقوة، فالكمال موجود سواء بلغ المتحرك المقصد أم لم يبلغه. (راجع: الشيرازي، د.ت: ٢٤٩؛ الشيرازي، ١٣٥٤: ٢٣١؛ السبزواري، ١٤١٦: ٤ / ٢٥٠؛ رضائزاد، ١٣٨٠: ٢ / ١٥٢٤). يقول الشيرازي في توضيح ذلك: «واعلم أن كل ما يخرج من القوة إلى الفعل، فهو إما أن يخرج دفعة أو يخرج لا دفعة، وقد جرت العادة بتسمية هذا الخروج حركة دون الأول. وهي فعل وكمال أول للشيء الذي هو بالقوة من جهة ما هو بالقوة، فإن الجسم مادام في مكانه الأول - مثلاً - ساكناً، فهو متحرك بالقوة وواصل إلى مكانه المقصود بالقوة، فإذا تحرك، حصل فيه كمال أو فعل، لكنّه بعدُ بالقوة في المعنى الذي هو المقصود من الحركة. فالحركة إذن كمال أول للشيء لا من حيث هو إنسان أو فرس أو نحاس، بل من حيث هو أمر بالقوة، فهي وجود بين قوة محضة وفعل محض». (الشيرازي، ١٣٤٦: ٩٥ - ٩٦)

٢. نظرية الشيرازي في تعريف الحركة:

فيما سبق من استعراضنا لآراء الشيرازي وتحليلاته، نجد أنه لم يقدم بعد تعريفه للحركة، بل مقمداً للأرضية لعرض رؤيته الخاصة و التعريف الخاص به للحركة، فهو يرى أنه من الممكن تعريف الحركة بعبارات مختلفة متقاربة في المعنى، مثل: "الحدوث التدريجي"، أو "الخروج التدريجي من القوة إلى الفعل"، أو "الخروج من القوة إلى الفعل شيئاً فشيئاً" (لوقوف على التعاريف التي ذكرها الشيرازي للحركة راجع: الشيرازي، ١٩٨١ م: ٣ / ٢٢ و ٢٩-٣٠ و ٣٨ / ٤ و ٥ و ٤٠ / ٧ و ٢٨٤ و ٣٢٣؛ الشيرازي، د.ت: ١٢٩؛ الشيرازي، ١٣٤٦: ٨٤؛ الشيرازي، ١٤٠٢: ٧٣)، و لكنّه مضافاً إلى أن هذه التعريفات قد وردت في النصوص الفلسفية السابقة عليه، (راجع: الإصفهاني، ١٣٢٣: ١٠٢) فإنها غير مقبولة لدى الفلاسفة بسبب الملاحظات التي أوردوا عليها؛ و لكنّ الإمام الشيرازي، ومن خلال رده على هذه الملاحظات حاول إثبات صحة هذا التعريف للحركة، وسنعرض فيما يلي أهم تلك الملاحظات التي طرحت، بالإضافة إلى مناقشات الشيرازي فيها:

الملاحظة الأولى: الدور. وهو أهم ملاحظة طرحها أرسطو وابن سينا حول هذا التعريف، لأن مصطلحي "التدريجي" و"غير الدفعي" قد امتلکا مفهوماً زمانياً، مع أن الزمان هو مقدار الحركة (ابن سينا، ١٤٠٥: ١ / ٨٢؛ الشيرازي، ١٣١٣: ٨٧؛ حسيني اردكاني، ١٣٧٥: ١٧٩ - ١٨٠).

ولكن الشيرازي، فقد قفا أثر السهروردي والإمام الرازي، و فرّق بين تصور مصطلح "التدريجي" وماهيته. معتقداً أنه لما كان مفهوم هذه الكلمة بديهياً، فإنه يمكن استخدامها في تعريف الحركة، حتى وإن كان فهم ماهيته وانتزاعه من الحركة محتاجاً إلى إثبات أو دليل. (الشيرازي، ١٩٨١ م: ٣ / ٢٢ - ٢٣؛ الرازي، ١٩٦٦ م: ١ / ٥٤٧ - ٥٤٨؛ السبزواري، ١٤١٦: ٤ / ٢٤٦ - ٢٤٧). و يجدر بنا الإشارة إلى أن الشيرازي يدعي في بعض آثاره عدم صحة إشكال الدور ولا رد السهروردي على هذا الاشكال؛ (الشيرازي، ١٣١٣: ٨٧).

الملاحظة الثانية: عدم التحقق في العالم العيني. إذ يرى الرازي ومن تقدمه من الفلاسفة أنه لا واقعية لمفهوم "التدرج" في عالم الأعيان، بل إن صيرورة القوة فعلاً إنما تتحقق في الأعيان بصورة دفعية، ولكنّ مما لا شك فيه أنه كلما

تكلّمنا عن الحركة قصدنا تغييراً حاصلًا من إيجاد شيء لا وجود له من قبل، أو زوال شيء كان موجوداً فيما سبق، ولو قلنا بأن الحركة هي الخروج من القوة إلى الفعل، فلا بد من القبول بكون التغيير الحاصل في الشيء ناتجاً عن إيجاد شيء لا وجود له مسبقاً. ولذلك، ثمة بداية لحدوث كل أمر حادث، وإلا لم يكن تصور حدوثه ممكناً، كما أن هذه البداية لا يمكن أن تقبل القسمة وإلا فثمة بداية لكل بداية إلى ما لا نهاية.

من جانب آخر، إن كل ما يحدث، لا يمكن أن يكون معدوماً في بداية وجوده، لأنه يلزم عن ذلك أن يكون الشيء موجوداً ومعدوماً في ذلك الزمان، وهذا محال، فلا بد أن يكون موجوداً في بداية وجوده. والموجود في بداية وجوده لا يبقى منه شيء لم يوجد بعد، فما هو حادث يوجد في بداية وجوده دفعة واحدة. (راجع: الرازي، ١٩٦٦ م: ١ / ٥٤٩ - ٥٥٠؛ الشيرازي، ١٩٨١ م: ٣ / ٢٦ - ٢٧)

فإذن، جميع ما يحدث في العالم تكوّن من وجودات متعاقبة غير منقسمة، توجد في لحظة غير ممتدة وتتعهد في اللحظة التي تليها، ثم يوجد شيء آخر يعقبها مباشر، وهذا ما يجعل حواس الإنسان تدرّكها كامتداد متصل. وإذا أردنا أن نأتي بمثال من باب تشبيه المعقول بالمحسوس، فعلينا بالنور، فإنه عندما يضيء المصباح تدرّك حاسة بصرنا نوراً ممتداً وضياءً متصلاً مع أن ما يحدث حقيقة هو توالي إنارات وخمودات يفصل بينها زمن قدره أقل من ستة عشر جزء من الثانية (١/١٦٤٨)، لذلك تراه العين متصلاً لا انقطاع فيه. (راجع: مطهري، ١٣٤٦: ١ / ٢٨ - ٢٩).

و علي أي وبغض النظر عن ما إذا كان الرازي هو مبتكراً لهذه الملاحظة أو محييه، قام كل من بهمنيار والميرداماد بالرد عليه في إجابتين مختلفتين، هما: الأولى- اعتقد بهمنيار أن هذه الملاحظة تردّ على الحركة القطعية فقط. ومع ذلك، فلا يلزم عنها أن يكون اجتياز المتحرك للنقاط الموجودة في مسير الحركة اجتياز غير متصل وغير تدريجي، وبذلك لا تصح مقالة الرازي بان المتحرك يدخل في كل نقطة دفعة واحدة ويخرج منها كذلك، لأن الحركة القطعية غير متحققة في عالم الأعيان، بل هي افتراض ذهني فقط. وما يتحقق في الخارج ليس إلا الحركة التوسّطية التي كان حدوثها دفعياً وبقاؤها زمانياً. (بهمنيار، ١٣٧٥: ٤٢٠ - ٤٢١).

الثانية- أنكر الميرداماد إجابة بهمنيار من جهة، كما أنكر من جهة أخرى ملاحظة الرازي في عدم وجود الحركة التدريجية. حيث يرى الميرداماد أنه لو افترضنا التسليم بصحة ما قاله بهمنيار، فإن ذلك يشمل الحركة التوسّطية أيضاً، لأن المقصود لدى من ينكر وجود الحركة القطعية خارجاً، هو أن الحركة القطعية تصوير ذهني تدريجي للحركة التوسّطية. ولما كان التدرّج غير موجود البتة، فلا يمكن تحقّق مفهوم تدريجي في الذهن أيضاً. (راجع: الميرداماد، ١٤٢٣: ١٦٤ - ١٦٥؛ الشيرازي، ١٩٨١ م: ٣ / ٢٧ - ٢٨).

من منحى آخر، اعتقد الميرداماد أن ملاحظة الرازي غير مقبولة لأننا نواجه ثلاثة أنواع من الحدوث في الخارج، هي: (١) الحدوث الدفعي و (٢) الحدوث التدريجي و (٣) الحدوث الزماني. (راجع: الميرداماد، ١٤٢٣: ٢٢٤ - ٢٢٧؛ الميرداماد، ١٤٠٨: ٢٣؛ الميرداماد، ١٣٨١: ٢٤ - ٢٥). والرازي لم يفرق بين "وجود الشيء في الآن" و"وجود الشيء في الزمان". فالزمان ممتد، ولو وجدت الحركة فيه، فيكون وجودها ممتداً بامتداده ومنطبقاً عليه. كما لم يلتفت الرازي إلى أن البداية في الدفعيات عبارة عن لحظة حدوثها، أما البداية في الزمانيات فهي حدّها فقط. (راجع: الميرداماد، ١٤٢٣: ١٦٥ و ١٦٩ - ١٧٠؛ الشيرازي، ١٩٨١ م: ٣ / ٢٧ - ٢٩).

ويجدر بنا الإشارة إلى الفرق بين مقولتي الشيرازي: "الخروج من القوة إلى الفعل" و"ما هو خارج من القوة إلى الفعل"، فما نسميه "الحركة" هو ليس إلا مفهوماً مصدرياً انتزاعياً، يعبر عنه بتبدل القوة إلى الفعلية. أما الشيء الذي يخرج من القوة إلى الفعلية، فهو الموجود الخارجي الذي تقع فيه الحركة. (راجع: الشيرازي، ١٩٨١ م: ٣ / ٨١ و ١٠٩؛ ٧ / ٢٨٤ - ٢٨٥). بناءً على هذا، طعن الشيرازي في تعريف الحركة "بالطبيعة" (أي جوهر الشيء الصوري)، لأن الحركة من ميزات الطبيعة، وليست نفس الطبيعة المتحركة المتجددة. (الشيرازي، ١٣٤٤: ٩٦)

٣. وجود الحركة

بعدما بيننا "ماهية الحركة"، سنبحث الآن في "وقوع الحركة" من جهة أنها "الحدوث التدريجي"، أو الخروج التدريجي من القوة إلى الفعل "في عالم الأعيان".

أذكر بعض الفلاسفة السابقين "الحدوث التدريجي"، واعتقدوا أن ما نراه من التغيرات التدريجية في الخارج ليس سوى تغييرات دفعية متوالية. وأن ما يتحقق من التغييرات المكانية، التي تعتبر أبسط أنواع الحركة، ليس إلا توالي السكونات (ابن سينا، ١٣٦٦: ٣٣، الرقم ٤٢). وحجتهم على ذلك أنه لو كانت الحركة موجودة في الخارج بصفتها أمر ممتد، لَكِرِمَ عن ذلك أن نرى لها أجزاءً، وبما أن لكل جزء منها امتداداً، فإنه يقسم إلى أجزاء، وهكذا إلى ما لا نهاية، فيلزم عن ذلك حصر اللامتناهي بين حدي المتناهي، أي تصبح الحركة المتناهية، المحدودة بين البدء والنهاية، غير متناهية.

هذا، وبما أننا سوف نبحث عن وجود نوعين للحركة (أي التوسطية والقطعية) في العالم العيني، فغير محتاجين لاقامة الدليل على بطلان هذه الدعوى؛ مع أنه نجد في أنفسنا (في صفاتنا و خُلُقَاتنا) تغييرات تدريجية، فكيف لا يدل هذا العلم الحضوري الوجداني، على وجود الحركة في العالم العيني الخارجي؟ (راجع: الطباطبائي، ١٤٠٩: ٢ / ١١٢)؛ وأما ما يهمننا الآن فهو إمعان النظر في أن مقولة "الحدوث التدريجي"، أو تبدل القوة إلى الفعلية"، هل هي صفة تحليلية وجدت في الذهن فقط. وأن ما يتحقق في الخارج هو الشيء الذي يصل من القوة إلى الفعلية خطوة إثر خطوة. (راجع: الشيرازي، ١٩٨١ م: ٣ / ٨١ و ١٠٩ و ٧ / ٢٨٤ - ٢٨٥)؛ أم لا؟ يجب الشيرازي على ذلك بمعارضة النظرية الذائعة التي تعتبر الحركة هوية تدريجية في وعاء الخارج، معتقداً أن الحركة ليست من الهويات الخارجية، بل مفهوم ينتزع من الموجودات التي لها حدوث تدريجي في عالم الأعيان. (الشيرازي، ١٩٨١ م: ٢٨٤).

٤. أنواع الحركة

يستخدم مصطلح الحركة، بما أنها من العوارض العامة للجسم الطبيعي الذي له حيز مكاني قائم في الأعيان (ابن سينا، ١٤٠٥: ٨١ و ٨٣)، من وجهة نظر المشائيين، في معنيين هما: الحركة التوسطية والحركة القطعية. أما إطلاق لفظة الحركة عليهما فمن قبيل الاشتراك اللفظي لا المعنوي. يقصد بالحركة تارة، الحالة الثابتة للمتحرك بين البدء والنهاية؛ و أخرى عبور المتحرك خلال النقاط المتتالية. يُعبر عن الأولى بـ "الحركة القطعية"، وعن الثانية بـ "الحركة التوسطية". أما الميرداماد فيصنف هذين النوعين من الحركة بدقة أكبر قائلاً: «للحركة معنيين، أحدهما: حالة بسيطة شخصية، هي كون المتحرك متوسطاً بين المبدأ والمنتهى، كوناً شخصياً سلباً مستمر الذات الشخصية، مادامت الحركة باقية، غير مستقر النسبة إلى حدود ما فيه الحركة ... الثاني: هيئة متصلة هي القطع المنطبق على المسافة المتصلة ما بين طرفيها

المبدأ والمنتهى». (الميرداماد، ١٤٠٨: ٢٠٤ — ٢٠٥. و راجع: الميرداماد، ١٤٢٣: ٦٩ — ٧٠؛ الميرداماد، ١٣٨١: ٦؛ الميرداماد، ١٣٨٥: ٣٢١ - ٣٢٢).

فإذن تحقق الحركة في العالم العيني. مما لا شك فيه، و إنما اختلف الفلاسفة في أنّ الحركة أي نوع منها أو كليهما موجود في العالم العيني. إذ مع القول بأن الواقع الخارجي لا يُحمل إلا على معنى واحد، يطرح السؤال الآتي نفسه: أي من الحالتين تحدث في العالم الخارجي؟ وحين نتحدث عن الحركة، هل يكون كلامنا عن الحالة المستقرة ذات الاستمرارية أم عن الحدودات والزوال المتتالية؟ للفلاسفة في الإجابة عن هذا السؤال، أربع نظريات، سنتعرض لها في التالي:

٤-١. النظرية الأولى: الوجود الخارجي للحركة التوسيطية

اعتقد بعض الفلاسفة، ومنهم ابن سينا، أن ما يحدث في عالم الواقع هو الحركة التوسيطية، أما الحركة القطعية فهي فرض ذهني ليس إلا. لأنه ما دام أن المتحرك لم يصل إلى منتهاه ومقصده، فإن الحركة لم توجد بعد بتمامها. أما بعد وصوله منتهاه ومقصده، فإن الحركة تكون قد انتهت (راجع: ابن سينا، ١٤٠٥: ١ / ٨٣ - ٨٤؛ الرازي، ١٩٦٦ م: ١ / ٦٧٢ - ٦٧٦؛ الشيرازي، ١٩٨١ م: ٣ / ٣١ - ٣٧). وبعبارة أخرى: ليست الحركة هي الحصول في المكان الأول لأن الجسم لا يكون قد تحرك، وهي ليست أيضاً الحصول في المكان الثاني، لأن الحركة حينها تكون عنده قد انتهت. كما أنها ليست هي الحصول في المكانين، لاستحالة اجتماعهما في الخارج. (الحلي، ١٤٠٧: ٢٦٢) يقول ابن سينا: «الحركة إن عُني بها الأمر المتصل المعقول للمتحرك من المبدأ والمنتهى، فذلك لا يحصل البتة للمتحرك- وهو بين المبدأ والمنتهى- بل إنّما يظن أنه قد حصل نحواً من الحصول إذا كان المتحرك عند المنتهى وهناك يكون هذا المتصل المعقول قد بطل من حيث الوجود، فكيف يكون له حصول حقيقي في الوجود؟ بل هذا الأمر بالحقيقة ممّا لا ذات له قائمة في الأعيان وإنّما ترسم في الخيال، لان صورته قائمة في الذهن بسبب نسبة المتحرك إلى المكانين، مكان تركه ومكان إدراكه». (ابن سينا، ١٤٠٥: ١ / ٨٣ - ٨٤).

والدليل على ذلك، حسب ما أوضحه الشيرازي، أن الحركة على رأي ابن سينا تكون من خصائص الأجسام المادية. والجسم المادي بعد ما يوجد في زمان، سيبقى مستمرا دون أن توجد تدريجياً ويفنى تدريجياً؛ فالحركة التي من ميزات الأجسام تكون كذلك؛ فلا يصح أن يفرض الحركة القطعية حادثة متدرجة وفانية كذلك. فالحركة القطعية ليست الا افتراضاً ذهنياً غير موجودة في العالم الأعيان بوجود منحاذاً (راجع: الشيرازي، ١٩٨١ م: ٣ / ٣٣).

يتضح من النص السابق أن ابن سينا وأتباعه يقولون بوجود الحركة بصورة "نقطية" (المقصود تصور مسير الحركة بشكل غير متصل هكذا: —) وينكرون وجودها خطياً (المقصود تصور مسير الحركة بشكل متصل هكذا: —)، و يرونها بسيطة سيالة ليست ممتدة متصلة، وأن رؤيتها متصلة إنّما تنشأ عن قوة تخيل الإنسان.

قال الميرداماد حول ملاحظة ابن سينا على عدم وجود الحركة القطعية خارجياً: «إن المتحرك ما لم يصل إلى المنتهى لم توجد الحركة بتمامها وإذا وصل، فقد بطلت الحركة». ثم فرّق، تماشياً مع نصير الدين الطوسي، بين الماضي والمستقبل مع الحاضر. عاداً الحركة إما أنّ لها وجوداً في الماضي، أو وجوداً في المستقبل. أما الحاضر فلا يحسب زماناً، بل هو انتهاء الماضي وابتداء المستقبل. ولذلك، فلا وجود للحركة فيه (راجع: ابن سينا، ١٤٠٣: ٢ / ٣٤ - ٣٥؛ الميرداماد، ١٤٢٣: ٧٦ - ٧٧).

وبما أنّ الميرداماد لا يرى ملاحظة ابن سينا حول وجود الحركة القطعية واردةً، فقد أوّل ما قصده من عدم وجود الحركة القطعية في الخارج على عدم اجتماع أجزاء الحركة في آن واحد، وليس عدم وجوده في مجموع زمان الحركة. (الميرداماد، ١٤٢٣: ١٦٧؛ ٧٩ - ٨٠؛ راجع: بهمنيار، ١٣٧٥: ٤٢٠ - ٤٢١). ثم أشار الميرداماد إلى ملاحظات الرازي والغيلاني في عدم وجود الحركة القطعية وردّها عليها أيضاً. (الميرداماد، ١٤٢٣: ١٤٤ - ١٤٥)

أمّا الشيرازي أيضاً كأستاذه الميرداماد فلم يوافق مع وجهة نظر ابن سينا حول هذه النظرية، ولكنه سعى لإظهارها بشكل موجه، فنقل إضافة لما استدلل به ابن سينا، جميع ما يمكن أن يكون دخيلاً على صحتها، ومن بعض ما ذكره: أولاً: لا يستبعد الشيرازي أن تكون علة إنكار ابن سينا وجود الحركة القطعية في العالم العيني هي أنه عدّها من أوصاف الأجسام وميزاتها، إذ بعد أن توجد الأجسام المادية في زمن معين، يستمر وجودها في الأزمنة اللاحقة فلا يكون وجودها أو فناؤها تدريجياً. وبالتالي، تكون الحركة -التي من أوصاف الجسم- كذلك، ولا يمكن فرض وجود حركة قطعية تحدث وتفتى تدريجياً، ولكن يلاحظ عليه أن الشيرازي نفسه لايري هذا التبرير كافياً لإثبات كون الحركة القطعية ذهنياً، حتى وعلى حسب البناء الفلسفي لابن سينا وأنصاره. فمما لا شك فيه أن كل جسم مركب من مادة وصورة تعرض عليها، فإذا عرضت الحركة، التي هي صفة للجسم، على صورة ذلك الجسم، فهذا التبرير وجه من الصحة، لأن الصورة الجسمية تحدث في لحظة وتبقى في اللحظات اللاحقة. لكن الحركة تعرض على مادة الجسم فقط، والمادة توجد وتندم في كل لحظة. فإذن، يكون للحركة التوسيطية قابلية الوجود في العالم العيني فقط. (الشيرازي، ١٩٨١ م: ٣ / ٣٣ - ٣٤؛ مطهري، ١٣٦٤: ١ / ٤٨-٤٩).

ثانياً: لا شك أن الحركة القطعية مركبة، لأنها لو كانت بسيطة لانقلبت إلى حركة توسيطية. وبما أنها مركبة، فإن وضعها يكون على أحد حالين: إما أن تقبل القسمة وإما أن لا تقبلها. وإذا كانت الحركة إذا كانت مركبة من أجزاء غير منقسمة بالفعل، لزم عن ذلك أن تتكون كل حركة من أجزاء لا تتجزأ، وهي ما تُعرف "بالحصولات الآنية" و"الوجودات التي تدوم في كل لحظة"، وهذا باطل بدهاءة. أما لو كانت الحركة القطعية مركبة من أجزاء منقسمة بالقوة، فلا يمكن أن توجد هذه الأجزاء دفعة واحدة، وإلا صارت الحركة موجوداً قاراً بالذات، وهي ليست كذلك. فإذن، يجب علينا أن نقول بأن هذه الأجزاء المنقسمة تحققت شيئاً فشيئاً، وبالتالي فهي لا توجد مجتمعة، ولا وجود لحركة ممتدة من البدء حتى المنتهى. وبالتالي فيستحيل وجود الحركة القطعية في الأعيان. (الرازي، ١٩٦٤ م: ١ / ٥٥٢؛ الشيرازي، ١٩٨١ م: ٣ / ٣٦؛ مطهري، ١٣٦٤: ١ / ٤٥ - ٤٦). و لكن يمكن المناقشة فيه بأن الشيرازي يعتقد بأن هذا التبرير لوجود الحركة القطعية خارجاً، ناشئ عن عدم التفريق بين وجود الشيء في الزمان وبين وجوده في الآن، فأجزاء الحركة - وإن تحققت في الزمان- ليس لها وجود في اللحظة أبداً. (الشيرازي، ١٩٨١ م: ٣ / ٣٦ - ٣٧)

ثالثاً: لو وجدت الحركة القطعية لكانت أمراً ممتداً متصلاً. وعليه، تكون الحركة التي ابتدأت من الماضي وتستمر إلى المستقبل، أمراً متصلاً أيضاً، عدم قسم منه وتحقق قسم آخر. يلزم عن ذلك أن تتحقق الحركة القطعية، بما هي ممتدة، من مجموع شيئين أحدهما معدوم والآخر موجود. و يلاحظ عليه بأنه لو كان الماضي في وعاء المستقبل والمستقبل في وعاء الماضي معدومين، لكن الماضي موجود في ظرف الماضي، كما ان المستقبل موجود في ظرف المستقبل. فنحن نواجه إذن، وجودات ومعدومات نسبية، فيكون شيء ما موجوداً بالنسبة إلى وعاء معين، ومعدوماً في الزمان نفسه

بالنسبة إلى وعاء آخر، و إن هذا الامتزاج والتشابك بين الوجود والعدم يوجب أن تكون الحركة عبارة عن حدوثات واطمحلات متعاقبة، ويسهل لنا إمكان الجمع بين الموجود والمعدوم فيها. (الشيرازي، ١٩٨١ م: ٣ / ٣٧)

رابعاً: يقصد ابن سينا من عدم وجود الحركة القطعية في العالم العيني، عدم قابليتها لأن تحدث شيئاً فشيئاً وأن تبقى مستمرة. أما القائلون بوجودها فيقصدون أن لهذا النوع من الحركة حدوداً تدريجياً وفناء مثله أيضاً. فإذن فما أنكره ابن سينا فهو غير ما يراه مثبتوها. (الشيرازي، ١٩٨١ م: ٣ / ٣٤؛ مطهري، ١٣٦٦: ١ / ٥٠ - ٥١).

خامساً: لا يُعد ابن سينا من منكري وجود الحركة القطعية خارجاً، لأن هذا الإنكار يغير ما ذكره نفسه حول وجود الزمان خارجاً. إذ يخالف من يرى الزمان موجوداً ذهنياً غير حقيقي، فيرى أن الزمان، وإن كان موجوداً خارجياً، إلا أن هذا لا يعني أن لجميع أجزائه وجوداً فعلياً، بل يعني إن وجوده وجود تدريجي، وفناءه -الملائم لوجوده- فناء تدريجي أيضاً. (راجع: ابن سينا، ١٤٠٥: ١ / ١٦٦ - ١٦٧) و من الواضح إذن، أن الزمان بهذا المعنى يكون مقداراً للحركة القطعية لا التوسيطية، فالتوسيطية - بما أنه أمر بسيط - لا مقدار له. (الشيرازي، ١٩٨١ م: ٣ / ٣٤ - ٣٥؛ مطهري، ١٣٦٦: ١ / ٥١ - ٥٣).

٤-٢. النظرية الثانية: الوجود الخارجي للحركة القطعية

يمكن علي غرار السؤال عن أنه «هل الحركة القطعية تتحقق في عالم الأعيان؟» أن نطرح في هذا الإطار السؤال التالي، و هو أنه هل تتحقق الحركة التوسيطية خارجاً؟ يبدو غريباً إنكار وجود الحركة التوسيطية خارجاً، إذ كيف يمكن افتراض أن يكون المتحرك متحركاً وهو لم يتجاوز جميع النقاط الواقعة في مسير الحركة؟ هذا ما أراد الشيرازي إثباته، معتمداً في تحقيق ذلك، على التعاليم والقواعد المنطقية. وذلك أن الكلي - من جهة كونه كلياً - مفهوم ذهني لا يستقل في الوجود العيني. لكنه، بوجود أفراد، يتمتع بالوجود العيني الخارجي. وإذا دققنا في تعريف الحركة التوسيطية نجد أن مفهوم "كون الجسم متوسطاً بين حدود المسافة" هو مفهوم كلي ينطبق على وجود المتحرك في جميع نقاط مسير الحركة. غير أن نسبة الكلي إلى أفرادها تشبه نسبة الآباء إلى أبنائهم وليس كنسبة الأب إلى أبنائه. وبالتالي، لا بقاء للمفهوم الكلي للحركة مع حدوث أفرادها وفنائهم. وعليه، لا يمكن القول ببقاء الحركة التوسيطية. يقول الشيرازي: «إن الحركة بمعنى التوسط المذكور لا وجود له في الأعيان، لأنه كلي والكليات بما هي كليات - أي معروضة للعموم والاشترك - غير موجودة في الخارج؛ فالموجود من الحركة المعيّنة هي الحصول في حدّ معيّن، وذلك أمر آني. ولهذا ذهب جمع إلى أن الحركة حصولات متعاقبة في حدود من المسافات متتالية فيلزم تتالي الآتات وتشافح الحدود، وهو باطل؛ كيف ولو كان كذلك، لم يكن كل واحد من تلك الحصولات كمالاً أولياً بل هو الكمال الثاني، لان الحركة هو السلوك إلى الحصول في حدّ معيّن والطلب له لا أنه نفس ذلك الحصول، إذ طلب الشيء ليس ذلك الشيء بعينه والسلوك إليه غير الحصول فيه». (الشيرازي، ١٩٨١ م: ٣ / ٣٥).

و يلاحظ عليه بأن الشيرازي يري أن الحركة التوسيطية ذات جهتين: هي كلية مبهمة من جهة، وجزئية متشخصة من جهة أخرى. فإذا لاحظناها بالنسبة إلى مراتبها، أي حصولاتها الآتية والزمانية، كانت مفهوماً كلياً ولها أفراد. وإذا لاحظناها بالنسبة إلى موضوعها، ووحدة مسافتها ووحدة زمانها وفاعلها المعين ومبدئها ومقصدتها، فإنها تكون أمراً متعينا، لأنه بناءً على هذا الفرض، تكون نسبة الحركة في كل نقطة على حده، إلى الحركة في كل نقاطها مجتمعة، كنسبة الكل إلى

أجزائه. (الشيرازي، ١٩٨١ م: ٣ / ٣٥ - ٣٦؛ كذلك راجع: الفيض الكاشاني، ١٤٠٣: ٩٦)

فإذن إن الشيرازي أورد هذه النظرية على سبيل الاحتمال، ثم قام بالردّ عليها. وعلي الرغم من ذلك نجى المطهري ببذل جهده للتعليق عليها حتى يغدو إنكار وجود الحركة التوسيطية خارجاً، إنكار صائب وصحيح. توضيح ذلك: فإنه بناءً على ما ذكرنا فيما سبق، الحركة التوسيطية حركة نقطية، بينما الحركة القطعية فهي حركة خطية. هذا ويمكن تعليق (تحليل، تفسير، تبيين) الحركة التوسيطية بصورتين، هما: الحصولات الآتية والحصولات الزمانية. في الصورة الأولى: تكون الحركة التوسيطية أمراً (حقيقة) بسيطاً مصداقه حصول الجسم في لحظة معينة في حد من حدود المسافة. وهنا نطرح السؤال الآتي: هل تكون هذه الحصولات واقعية بالفعل أم فرضية؟ الاحتمال الأول هو أن تكون هذه الحصولات الآتية واقعية بالفعل، بحيث يقع المتحرك في كل لحظة على حد من حدود المسافة. وما يلزم بقبول هذا الفرض هو جعل النقاط واللحظات متوالية مترادفة (آنات مشافعة)، فتحدث (فتحققت، فتحصل) الحركة من جميع هذه السكونات. و أما هذا الاحتمال فيناظر القول بتكون الجسم من أجزاء لا تتجزأ، فهو لذلك احتمال فاسد.

أما الاحتمال الثاني فهو أن تكون الحصولات الآتية، حصولات فرضية تؤخذ بالاعتبار في كل حركة على حدة، دون أن يكون هناك أية نقطة أو لحظة واقعية بين البدء والمنتهى. يصح هذا الاحتمال عندما نسلّم بعينية وجود هذه الحركة القطعية، لأننا يمكن أن نتصور الحدود في هذه الحركة بشكل فرضي. كما يمكن لنا أن نتصور هذه الحدود للجسم الذي رأيناه متصلاً.

بناءً على ذلك، إذا فرضنا أن الحركة التوسيطية هي حصولات آتية، فإنه لا يمكننا القول بأنها مفهوم كلي، لأننا لو افترضنا أن هذه الحصولات واقعية، لكانت نسبة الحركة التوسيطية إليها كنسبة الكل إلى أحد أجزائه. ولو كانت مفترضة بالقوة، فستكون الحركة التوسيطية أمراً فرضياً ذهنياً.

إذن، وبناءً على الاحتمال الثاني، يكون مصداق الحركة التوسيطية هو الحصولات الزمانية لا الحصولات الآتية. والمقصود من الحصولات الزمانية هو جعل جزء من وجود ممتد في مقدار من المسافة والزمان معاً، بحيث مهما صغر هذا الوجود الممتد، فسيبقى واقعاً في الزمان والمكان (أي المسافة)، و في هذه الحالة، تكون الحصولات الزمانية واقعية خارجية. لكن هذه الحصولات الزمانية، بسبب بساطة الحركة التوسيطية وعدم وجود الجزء لها، تصبح مصداق للحركة القطعية وجزئية بالنسبة إليها.

يتحدد مغزى ما ذكرناه هنا في أننا إذا عطينا بالحركة التوسيطية حصولات آتية ذهنية، فلن تكون الحركة بهذا المعنى أمراً خارجياً. وإذا عطينا بها حصولات زمانية، فإنها وإن كانت واقعية، إلا وتصبح مصداقاً للحركة القطعية. والنتيجة في كلتا صورتين أنه ليست الحركة التوسيطية إلا أمراً ذهنياً. (راجع: مطهري، ١٣٦٦: ١ / ٥٨ - ٦١).

٤-٣. النظرية الثالثة: وجود الحركة القطعية والتوسيطية خارجاً

يبقى الميرداماد، خلافاً للفلاسفة الذين سبقوه، الفيلسوف الإسلامي الوحيد الذي قال بوجود الحركتين القطعية والتوسيطية في عالم الخارج، واعتقد بناءً على مبناه في حدوث العالم دهرياً أن الحركة القطعية لعلقتها بالزمان، تكون

نظير الحركة التوسيطية، أمراً حقيقياً واقعياً غير ذهني؛ فإن تشكل النقاط، غير المترابطة ظاهراً في أفق الزمان، خطأً واقعياً ومسافة متصلة في عالم الدهر، وهي بذلك ذات وجود خارجي دهرى. وعليه، تكون للحركة القطعية - التي تشمل جميع النقاط الزمانية - وجود في صقع الواقع ووعاء الدهر. (راجع: خامنه‌اي، ١٣٨٤: ١٤٠-١٤٨).

هذا ودافع الميرداماد عن نظريته بوجود الحركة القطعية والتوسيطية خرجاً بأربعة براهين:

- البرهان الأول: الانطباق على المعدوم؛ لأنه إذا لم يكن للحركة القطعية وجود خارجي، فلا يمكن للمتحرك أن يقطع أي مسافة في زمن الحركة، لأن هذه المسافة تنطبق على حركة معدومة، ومن ثم على زمن معدوم أيضاً. (الميرداماد، ١٤٢٣: ١٦٣ - ١٦٤).

- البرهان الثاني: تبعية المرتسم على الراسم. تصدى الميرداماد، باستخدام النسبة بين الزمان والحركة، لاثبات الوجود الواقعي (الخارجي) للحركة القطعية. فمن جهة، يمكن تقسيم الزمن في التحليل الذهني إلى أجزائه المتشكلة أي "الآنات". كما يمكن تقسيم "الآن" (أصغر جزء في الزمان) إلى نوعين: "آن سيال" و"آن غير سيال"^٥. ومن جهة أخرى، الزمان كمية متصلة ممتدة، لكن الاتصال والامتداد تشكلا من مجموع "الآنات" السيالة. وعليه، كما أن لهذه الحقيقة الممتدة (الزمان) وجوداً في عالم الخارج، يلزم أن يكون لهذه "الآنات" السيالة (التي يتكون منها الزمن) حقيقة متصلة في العالم الخارجي أيضاً.

يتوصل الميرداماد مما سبق إلى أنه حين يكون هناك راسمين، أي زمان ممتد وآن سيال، في عالم الخارج، فلا بد أن يكون المرتسم لكليهما (أي الحركة التوسيطية والحركة القطعية) موجود في عالم الواقع الخارجي أيضاً (الميرداماد، ١٤٠٨: ٢٠٩). يقول الميرداماد: «كما في الحركة أمران مختلفان بالمفهوم، متباينان بالذات، فكذلك بإزائهما في الزمان شيئان مختلفان: احدهما، الآن السيال وهو مكياال الحركة التوسيطية وما تنطبق هي عليه غير مفارقة إياه مادامت موجودة؛ والآخر، الزمان المتصل الممتد وهو مقدار الحركة القطعية وما توجد هي فيه وتنطبق عليه». (م.س: ٢٠٦)

- البرهان الثالث: الوجود في الدهر؛ لأنه بالرغم من انه لا دوام للحركات واللحظات (الآنات) على النقاط المفترضة لمسير الحركة في أفق الزمان، وأن تحقق الآن اللاحقة ودخول المتحرك في النقطة الثانية من مسير الحركة مشروط بانقضاء الآن السابقة والمرور من النقطة السابقة، إلا أنه ما زال للآنات السابقة ولاجتياز النقاط السابقة وجود في أفق الدهر وصقع الواقع. (م.س: ٢١٠).

- البرهان الرابع: لزوم الطفرة. لو افترضنا أن الوجود ثابت للحركة التوسيطية فقط، وأنه لا حقيقة للحركة القطعية، فلا بد أن نقبل باستقلال الأجزاء (التي تتشكل منها الحركة التوسيطية) بعضها عن بعض، وأنه أيضاً لا اتصال بينها. وعليه، فإن انتقال الحركة من أي نقطة إلى أخرى تليها، وانقضاء الزمان من أي آن إلى آن بعده، لا بد أن يحدثا ففراً بشكل غير متصل، وعن هذا يلزم وقوع الطفرة في عالم الخارج. (الميرداماد، ١٤٠٨: ٢١٠ - ٢١١).

والشيرازي الذي اتبع أستاذه - الميرداماد - في الاعتقاد بوجود الحركة القطعية خارجاً، فحاول الدفاع عن هذا القول بالرّد على نظرية ابن سينا بدلاً من إقامة الأدلة على صحة ما ذهب إليه. و تحرير ذلك: لا شك أن لكل شيء حسب ذاته وجوداً يخصه، كما وهو بهذه الجهة غير واجد لسائر أنحاء الوجود. فعلى سبيل المثال، وجود الجواهر يغير وجود الاعراض في الاستقلال و عدمه. فإن العرض لا يتمتع عن الوجود المستقل، كما و ليس للجواهر وجود غير مستقل. وعلى هذا الأساس،

إذا كان المراد من الوجود العيني للحركة القطعية وجود حركة ممتدة متصلة، تكون جميع أجزائها موجوداً فعلياً في العالم العيني، فلا ريب في أنها غير موجودة في الخارج، ومن قال بوجودها لم يكن يقصد ذلك، إنما قصد وجود حركة ممتدة في إطار الزمان، يقع جزء منها في جزء من الزمان، فهي موجودة بوجود خارجي، كما والزمان بهذا المعنى موجود بوجود عيني. وبناءً عليه، يكون كل جزء من أجزاء الحركة موجوداً في ظرف زمني يخصه، سواء كان ماضياً أو حاضراً. ومن ثم، فاستدلال ابن سينا على عدم وجود الحركة القطعية ليس صحيحاً أبداً. (الشيرازي، ١٩٨١ م: ٣ / ٣٢ - ٣٣؛ مطهري، ١٣٦٦: ١ / ٤٦ - ٤٨).

٤-٤. النظرية الرابعة: وجود اعتبارين من الحركة

بحثنا لحد الآن عن وجود الحركة (التوسطية والقطعية) خارجاً ضمن ثلاث نظريات. واستنتجنا أن القائلين بوجود الحركة القطعية خارجاً، وعدم وجود الحركة التوسطية كذلك، يرون أن ما تحقق في العالم العيني هو الوجود الممتد الذي يناظر الخط وإن تصوره الذهن على صورة نقاط. وعلى العكس من ذلك، يعتقد القائلون بوجود الحركة التوسطية خارجاً، وعدم وجود القطعية كذلك، بأن ما هو متحقق في العالم العيني يكون منفصلاً في نقاط وإن تصوره الذهن على صورة خط مستقيم.

وافق بعض الفلاسفة بعد الميرداماد، ومن جملتهم الطباطبائي، على وجود نوعين واقعيين من الحركة في عالم الخارج. وقد اعتقد الطباطبائي، كالميرداماد والشيرازي، بوجود الحركة خارجاً بكلا معنييه، لكنه لا يرى التوسطية والقطعية إلا اعتبارين من واقعية (حقيقة) واحدة، فهو يعتقد أن الحركة أمر ممتد في الخارج، ينظر إليها تارة من جهة الوحدة الحاصلة في أية حركة خاصة، ويطلق عليها في هذه الحالة مصطلح "الحركة التوسطية". وينظر إليها تارة أخرى من جهة الأجزاء والمراتب التي تحصل فيها في كل لحظة، ويطلق عليها في هذه الحالة مصطلح "الحركة القطعية". ومن الطبيعي أنه إذا كان ثمة وجود للحركة في عالم الخارج، فهي موجودة بكلا الاعتبارين. وبالتالي، يمكن أن نستنتج أن كلتا الحركتين (التوسطية والقطعية) لهما وجود في عالم الخارج.

بعبارة أخرى إذا حللنا الحركة في الحالة الأولى وتصوّرنا لها أجزاء وحدوداً، فلا يتحقق منها في كل جزء إلا حد واحد لا قبله ولا بعده، فنسميها بذلك حركة قطعية. وفي الحالة الثانية، بما أننا لا نلاحظ حدود الحركة وأجزائها، كقولنا خمسة أميال في خمسين دقيقة، فالحركة هنا ليست منعقدة متجددة، بل مستمرة ولذلك نسميها حركة توسطية. (راجع: الطباطبائي، ١٤٠٩: ٢ / ١١٧ - ١٢١).

قاس المطهري نظرية الطباطبائي في وجود اعتبارين للحركة بنظرية البروجرد في الفرق بين الماهية بشرط لا والماهية لا بشرط. واعتقد أن ما ذكره الطباطبائي عن الحركة التوسطية والقطعية لا يشابه ما ذكره الفلاسفة السابقون الا تحت هذا الاسم، (مطهري، ١٣٦٦: ١ / ٢٩ - ٣٠) لأن التغيرات بين الحركة التوسطية والقطعية، في رأي كل من ابن سينا والميرداماد، تغير واقعي وليس اعتبارياً (الميرداماد، ١٤٠٨: ٢٠٥). والكلام في المتون السالفة إنما كان عن كيفية وجود الحركة، ولا يمكن تغيير وجود شيء بالاعتبار. (مطهري، ١٣٦٦: ١ / ٤١ - ٤٢).

نتائج البحث

١. لا يخرج معنى الحركة عند حكماء مدرسة إصفهان، بل مدرسة طهران، عما هو المشهور عند الفلاسفة القدماء المشائيين وهو "خروج الشيء من القوة إلى الفعل" بعد اتفاقهم على انه ليس لها ماهية حتى يصح تعريفها بالحد المنطقي.
٢. يغني العلم الحضوري بالتغييرات التدريجية في العالم العيني عن البحث عن وجود الحركة، مع أنه هناك اختلاف فُيما هو الواقع في العالم العيني.
٣. ليست الحركة عند حكماء مدرسة إصفهان من الهويات الخارجية التي لها ماهية ووجود، بل مفهوم انتزاعي من الموجودات التي لها الحدوث التدريجي.
٤. من ميزات الفلسفة التجديدية بإصفهان، سيما الحكمة اليمانية للميرداماد، التأكيد على وجود الحركة بنوعها (التوسيطية والقطعية)، في العالم العيني؛ فأن العالم العيني على مستوى نظرية الميرداماد، عالم يشمل الزمانيات والدهريات معاً. فبما أن لكل موجود زمانى متدرج الحصول، وجوداً دهرياً غير زمانى؛ فالحركة الموجودة في العالم الزمانى هي التوسيطية المتدرجة والموجودة في ساحة الدهر هي القطعية الممتدة.
٥. القول بوجود الحركتين في العالم العيني هو مضمون النظرية الحديثة التي وضعها الطباطبائي أخيراً، لكن هذه النظرية لا تتفق مع ما أراد الميرداماد والشيرازي إثباته؛ فإن الطباطبائي لا يرى الحركة إلا الإعتبار الذهني دون الأصيل العيني، بحيث يصح للمعتبر اعتبار الحركة تارة بحالة ممتدة، كما يصح له اعتبارها بحالة منقطعة.

الهوامش

١. هناك أربعة أقوال في المراد من الحركة في المقولة: (١) المقولة هي الموضوع للحركة؛ (٢) كون الجوهر بوساطة المقولة موضوعاً للحركة؛ (٣) كون الحركة بمنزلة النوع للمقولة؛ (٤) موضوع الحركة هو موضوع الأعراض لا نفس الأعراض. وبما أن الثلاث الأول من الاحتمالات و الأقوال مردودة بالدلائل الفلسفية فإن المعنى الرابع كان مقبولاً عند الحكماء؛ راجع: (ابن سينا، ١٤٠٥: ١ / ٩٣ - ٩٧؛ الشيرازي، ١٩٨١ م: ٣ / ٦٩ - ٧٥ / ١ / ٤٢٣ - ٤٢٦).
٢. "الحكمة اليمانية" اسم اتخذها الميرداماد لمدرسته الفلسفية، وهي مأخوذة من الحديث النبوي «الإيمان يمانى وحكمته يمانية». والمراد منها الحكمة المتأثرة عن المذهب العقلي المشائي والغنية بالأراء العرفانية الاشراقية والتعاليم الدينية؛ (راجع: الميرداماد، ١٤٢٣: ٣؛ الميرداماد، ١٤١٥: ٧٢).
٣. نظرية "الخلق الجديد" نظرية مأخوذة من آية (بَلْ هُمْ فِي لَبْسٍ مِنْ خَلْقٍ جَدِيدٍ) وهي مذكورة في النصوص العرفانية السابقة على الشيرازي. ولكن ثمة خلاف بين الشيرازي وبين أهل العرفان في أن المراد منها هو "اللبس بعد الخلع" أو "اللبس بعد اللبس"؛ (راجع: الشيرازي، ١٩٨١ م: ٥ / ٢٤٦ - ٢٤٨؛ مطهري، ١٣٧٣: ١٩٦ - ١٩٩؛ رامين، ١٣٨٠: ٢١٨).
٤. يستعمل عنوان الكمال الأول والكمال الثاني في المباحث الفلسفية بمعنيين، يصدق الأول منهما على "الحركة" والثاني على "النفس" (راجع: السبزواري، ١٤١٦: ٤ / ٢٤٩ - ٢٥٠؛ رضائاد، ١٣٨٠: ٢ / ١٥٢١ - ١٥٢٢).
٥. المقصود من "الآن السيال" هو ما يتفرع عليه الزمن والمركب منه، اما "الآن غير السيال" فمتفرع على الزمن ويعد طرفاً له. وهذا "الآن" هو الفصل المشترك بين الماضي والمستقبل وبما انه لا وجود له في الخارج، يعبر عنه بـ "الطرف الوهمي للزمان"؛ (الميرداماد، ١٤٢٣: ٦٨ - ٧٣؛ الميرداماد، ١٣٨٥: ٣٢٤).

المصادر

أ. الكتب العربية.

١. ابن رشد، محمد بن احمد. (١٣٦٦ هـ/١٩٤٧ م). رسائل ابن رشد. حيدرآباد: دائرة المعارف العثمانية.
٢. ابن سينا. (١٤٠٣ هـ). الاشارات و التنبيهات (الطبعة الثانية). مكتب نشر الكتاب.
٣. _____ (١٣٦٦). الحدود (الطبعة الثانية). طهران: نشر سروش.
٤. _____ (١٤٠٥ هـ). الشفاء. قم: منشورات مكتبة آية الله المرعشي.
٥. _____ (١٣٦٤). النجاة (الطبعة الثانية). طهران: المكتبة المرتضوية.
٦. الاصفهاني، شمس الدين محمد. (١٣٢٣ هـ). مطالع الانظار. قاهره: مطبعة خيرية.
٧. الاعسم، عبد الامير. (١٩٨٤ م). المصطلح الفلسفي عند العرب. بغداد.
٨. الحلي، حسن بن يوسف. (١٤٠٧ هـ). كشف المراد في شرح تجريد الاعتقاد. تصحيح و تحقيق: حسن حسن زاده الآملي. قم: مؤسسة نشر الاسلامي.
٩. الرازي، فخر الدين. (١٩٦٦ م). المباحث المشرقية. طهران: مكتبة اسدي.
١٠. السبزواري، ملاهادي. (١٤١٦ هـ). غرر الفرائد (شرح المنظومة). تقديم و تحقيق: مسعود الطالبلي. طهران: نشر ناب.
١١. السهروردي (شيخ الاشراق)، شهاب الدين. (١٣٨٠). التلويحات اللوحية و العرشية (مجموعة مصنفات شيخ اشراق) (الطبعة الثالثة). تصحيح و مقدمه هنري: كاربون. طهران: پژوهشگاه علوم انساني و مطالعات اسلامي.
١٢. الشافعي، حسن محمد عبد اللطيف. (١٤٢٥ هـ). نظرية الحركة الجوهرية عند ملاصدرا في سياق الفكر الاسلامي (الملاصدرا والفلسفة العالمية المعاصرة). طهران: بحوث مؤتمرا الملاصدرا.
١٣. الشيرازي، صدر الدين محمد. (١٤٠٢ هـ). اسرار الآيات. تصحيح: محمد الخواجوي. طهران: انجمن حكمت و فلسفه ايران.
١٤. _____ (د. ت). العاشية على الهيات الشفاء. قم: نشر بيدار.
١٥. _____ (١٣٦١). الحكمة العرشية. تصحيح: غلامحسين الأهنبي. طهران: نشر مولی.
١٦. _____ (١٩٨١ م). الحكمة المتعالية في الاسفار العقلية الاربعة. بيروت: دار الاحياء.
١٧. _____ (١٣٤٦). الشواهد الربوبية. تصحيح و تعليق: سيد جلال الدين الأشتياني. مشهد: جامعة مشهد.
١٨. _____ (١٣٥٤). المبدأ و المعاد. تصحيح: سيد جلال الدين الأشتياني. طهران: انجمن حكمت و فلسفه ايران.
١٩. _____ (١٣١٣). شرح الهداية الاثريية. طهران: دار الطباعة لآقا سيد مرتضي.
٢٠. _____ (١٤٠٤ هـ). كتاب المشاعر (الطبعة الثانية). بجهد هنري: كاربون. طهران: مكتبة طهوري.
٢١. الطباطبائي، سيد محمد حسين. (١٤٠٩ هـ). نهاية الحكمة. علق عليه محمد تقي المصباح. طهران: نشر الزهراء.
٢٢. العلوي، هادي. (١٩٧١ م). نظرية الحركة الجوهرية عند الشيرازي. بغداد: مطبعة الارشاد.
٢٣. الغزالي، محمد بن محمد. (١٤٢٤ هـ). مقاصد الفلاسفة. تحقيق: سليمان دنيا. طهران: نشر شمس تبريزي.
٢٤. الفيض الكاشاني، ملاحسن. (١٤٠٣ هـ). اصول المعارف (الطبعة الثانية). تعليق و تصحيح و مقدمة: سيد جلال الدين الأشتياني. قم: مكتب الاعلام الاسلامي.
٢٥. الكليني، محمد بن يعقوب. (١٣٨٨ هـ). الكافي (الطبعة الثالثة). تحقيق: علي اكبر الغفاري. دار الكتب الاسلامية.
٢٦. الميرداماد، محمد باقر. (١٣٨٥). الافق المبين. بجهد عبد الله النوراني. طهران: جامعة طهران.
٢٧. _____ (١٣٨١). الايماضات (مصنفات الميرداماد، ج ١، ص ١-١١٢). بجهد عبد الله النوراني. طهران: جامعة طهران.
٢٨. _____ (١٤٢٣ هـ). الصراط المستقيم في ربط الحادث بالقديم. تحقيق و تعليق: علي الاوجبلي. طهران: دفتر نشر ميراث مكتوب.
٢٩. _____ (١٣٨١). خلسة الملكوت (مصنفات الميرداماد، ج ١، ص ٢٨١-٣٢٨). بجهد عبد الله النوراني. طهران: جامعة طهران.
٣٠. _____ (١٤٠٨ هـ). كتاب القبسات (الطبعة الثانية). بجهد مهدي المحقق. طهران: جامعة طهران.
٣١. _____ (١٤١٥ هـ). نبراس الضياء و تسواء السواء في شرح باب البداء و اثبات جدوي الدعاء. تصحيح و تحقيق: حامد الناجي. طهران: دفتر نشر ميراث مكتوب.
٣٢. بهمنيار بن مرزبان. (١٣٧٥). التحصيل (الطبعة الثانية). تصحيح: مرتضى المطهري. طهران: جامعة طهران.

ب. الكتب الفارسية

٣٣. آشتياني، سيد جلال الدين. (١٣٨٠). شرح حال و آراي فلسفي ملاصدرا (چاپ چهارم). قم: دفتر تبليغات اسلامي.
٣٤. آيتي، محمد ابراهيم. (١٣٧١). مقولات و آراء مربوط به آن. تهران: دانشگاه تهران.
٣٥. حسيني اردكاني، احمد بن محمد. (١٣٧٥). مرآت الاكوان. تصحيح و تعليق: عبد الله نوراني. تهران: دفتر نشر ميراث مكتوب.
٣٦. خامنه اي، سيد محمد. (١٣٨٤). ميرداماد. تهران: بنياد حكمت اسلامي صدرا.

۳۷. رامین، فرح. (۱۳۸۰). مبانی فلسفی صدر المتألهین (مجموعه مقالات همایش جهانی حکیم ملاصدرا، جلد اول: ملاصدرا و حکمت متعالیه). تهران.

۳۸. رضائزاد (نوشین)، غلامحسین. (۱۳۸۰). حکمت‌نامه. تهران: الزهراء.

۳۹. شریف، میان محمد. (۱۳۶۵). تاریخ فلسفه در اسلام. ترجمه: نصرالله پور جوادی. تهران: مرکز نشر دانشگاهی.

۴۰. کاپلسون، فردریک. (۱۳۶۲). تاریخ فلسفه. ترجمه: جلال الدین مجتبی. تهران: انتشارات علمی و فرهنگی.

۴۱. مطهری، مرتضی. (۱۳۶۶). حرکت و زمان در فلسفه اسلامی. تهران: انتشارات حکمت.

۴۲. _____ (۱۳۷۳). مقالات فلسفی. تهران: انتشارات صدرا.

References

1. Al-Aesam, A. A. (1984). Al-Mostalah Al-Falsafi eind al-Arab. Bagdad.
2. Al-Alavi, H. (1971). Nazariya Al-Harakat Al-Johariya eind Al-Shirazi. Bagdad: al-Irshad publication.
3. Al-Feyz Al-Kashani, M. (1982/1403Ah). Osuol Al-Maaref (2th ed). Edited by Seyyed Jalal al-Din al-Ashtiyani. Qum: Al-Eilam al-Islami.
4. Al-ghazali, M. (2003/1424Ah). Maghsid al-Falasafa. Edited by Soleyman Donya. Tehran: Shams Tabrizi publication.
5. Al-Hilli, H. (1986/1407Ah). Kashf Al-Morad fi Sharh Tjrid Al-Ietegad. Correction by Hasnzade Amoli. Qum: Institute of Nashr al-Islami.
6. Al-Isfahani, Sh. (1905/1323Ah). Matalie Al-Anzar. Cairo: Khayriya publication.
7. Al-Kolayni, M. (2009/1388Sh). Al-Kafi (3th ed). Edited by Ali Akbar al-Ghaffari. Tehran: Dar al-Kotob al-Islamiya.
8. Al-Mirdamad, M. B. (1987/1408Ah). Kitab Al-Qabasat (2th ed). Edited by Mahdi Mohaghegh. Tehraan: Tehran University.
9. _____ (1994/1415Ah). Nibras Al-Ziae. Edited by Hamed Al-Naji. Tehran: Daftar Nashr Mirath al-Maktoob.
10. _____ (2002/1381Sh). Al-Imazat (Mosannafat al-Mirdamad, vol.1, p1-211). Edited by abd al-Allah al-Noorani. Tehran: Tehran university.
11. _____ (2002/1381Sh). Khalsat Al-Malakuot (Mosannafat al-Mirdamad, vol.1, p281-328). Edited by abd al-Allah al-Noorani. Tehran: Tehran university.
12. _____ (2002/1423Ah), Al-Sirat Al-Mostaghim fi rabt Al-Hadith bi Al-Ghadim. Edited by Ali al-Ojabi, Tehran: Daftar Nashr Mirath al-Maktoob.
13. _____ (2006/1385Sh). Al-Ofog al-Mobin. Tehran: Tehran university.
14. Al-Razi, F. (1966). Al-Mabahith Al-Mashrigiya. Tehran: Asadi publication.
15. Al-Sabzevari, M. H. (1995/1416Ah). Ghorar Al-Faraeid (Sharh al-Manzooma). Correction by Masood Talebi. Tehran: Nab publication.

16. Al-Shafiei, H. M. (2004/1425Ah). Nazariya Al-Harakat al-Johariya eind Molla Sadra Fi siyag al-Fikr al-Islami. Tehran: Molla Sadra Congress.
17. Al-Shirazi, S. M. (/19821361Sh). Al-Hikmat Al-Arshiya. Correction by Gholam Hosein al-Ahani. Tehran: Mola publication.
18. -----(1934/1313Sh). Sharh al-Hidaya al-athiriya. Tehran: Dar al-Tibaa li Aga seyed Mortaza.
19. -----(1975/1354Sh), Al-Mabdae Va al-Maad. Correction by Seyyed Jalal al-Din al-Ashtiyani. Tehran: Iranian Philosophical Society.
20. -----(1981). Al-Hikmat al-Motaaliya fi Al-Asfar al-Agliya Al-Arbaah. Birut: Dar al-Ehyaa.
21. -----(1981/1402Ah). Asrar al-Ayat. Correction by mohammad al-Khajavi. Tehran: Iranian Philosophical Society.
22. -----(1983/1404Ah). Kitab Al-Mashaer (2th ed). Tehran: Maktaba Tahouri.
23. -----(n.d). Al-Hashiya ala Elahiyat Al- shifa. Qum: Bidar Publication.
24. -----(1985/1364Sh). Al- Shavahid al-Robubiya. Correction by Seyyed Jalal al-Din al-Ashtiyani. Mashhad: Mashhad University.
25. Al-Sohravardi, Sh. (/20011380Sh). Al-Talvihat Al-Lohiya va Al-Arshiya (3th ed). Correction by Henry Corban. Tehran: Institute for Humanities and Islamic Studies.
26. Al-Tabatabaee, M. H. (1988/1409Ah). Nahayat al-Hikmah. Tehran: Al-Zahra publication.
27. Ashtiany, J. (2001/1380Sh). Sharh Hal va Araye Falsafi Molla Sadra (4th ed). Qum: Daftar Tablighat Islami.
28. Ayati, M. I. (1992/1371Sh). Maghuolat va Arae Marbut bi An. Tehran: Tehran university.
29. Ibn Marzban, B. (1996/1375Sh). Al-Tahsil (2th ed). Edited by Mortaza Motahari. Tehran: Tehran university.
30. Hoseyni Ardakani, A. (1996/1375Sh). Merat Al-Akvaan. Edited by Abd al-Allah Nuorani. Tehran: Daftar Nashr Mirath al-Maktoob.
31. Ibn Rushd, M. (1947/1366Ah). Rasaeil Ibn Rushd. Heydar Abad: Daerat al-Maaref al-Osmaniya.
32. Ibn Sina. (/19851364Sh). Al-Nijat (2th ed). Tehran: Mortazaviya publication.
33. -----(/19871366Sh). Al-Hodood (2th ed). Tehran: Soroush Publication.
34. -----(1982/1403Ah). Al-Isharat va Al-Tanbihat (2th ed). Maktab Nashr al-Kotob.
35. -----(1984/1405 Ah). Al-Shifa. Qum: Ayato Allah Marashi publication.
36. Kaplsvn, F. (1983/1362Sh). History of Philosophy. Translated by Jalal al-din Mojtabavi. Tehran: Elmi Farhangi Book Store.
37. Khaminey, M. (2005/1384Sh). Mirdamad. Tehran: Sadra Islamic Philosophy Research Institute.

-
- 38.Motahri, M. (1983/1363Sh). *Harakat va Zaman Dar Falsafe Islami*. Tehran: Hikmat publication.
- 39.Motahri, M. (1994/1373Sh). *Maghalat Falsafi*. Tehran: Sadra publication.
- 40.Ramin, F. (2001/1380Sh). *Mabani Falsafi Sadr Al-Motaalehin*. Tehran: Sadra Islamic Philosophy Research Institute
- 41.Rezanajad (Nooshin), Gh. (2001/1380Sh). *Hikmat Name*. Tehran: Al-Zahra publication.
- 42.Sharif, M. M. (1986/1365Sh). *History of Philosophy in Islam*. Translated by Nasr Allah pur Javadi. Tehran: University Publication Center.